

Distr.: General
18 May 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 37 من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 12 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبت في الفترة الأخيرة ضد المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف والمقدسين، بمن فيهم أسر حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة، لشرح موقف المملكة الأردنية الهاشمية والتأكيد على الحاجة الملحة إلى وقف هذه الاستفزازات الخطيرة ضد المقدسين، التي تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك حقوق الإنسان.

فنحن نشهد تصعيداً جديداً من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد المدنيين الفلسطينيين، وضد المصلين المسلمين وضد الأماكن المقدسة في القدس. وقد ازدادت الانتهاكات الإسرائيلية والتدابير التصعيدية في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف زيادة كبيرة خلال شهر رمضان المبارك. وتؤدي هذه الانتهاكات ضد أحد أقدس ثلاثة مواقع في الإسلام إلى استفزاز مشاعر نحو بليون مسلم في جميع أنحاء العالم ويجب أن تتوقف على الفور. ويجب السماح للمصلين المسلمين بإقامة صلواتهم في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف في جو من السلام، ومن دون عنف أو تهديدات أو استفزازات.

ويرفض الأردن أي محاولة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس، بما في ذلك المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف، ويؤكد من جديد أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية للملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية ودوره في حماية هويتها العربية والإسلامية والمسيحية.

وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد أن الإدارة الأردنية للأوقاف وشؤون المسجد الأقصى في القدس هي، بموجب القانون الدولي، السلطة الوحيدة والحصرية على المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف الموكلة بإدارة جميع شؤون الموقع المقدس وتنظيم الدخول إليه والخروج منه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وفيما يتعلق بمسألة حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية كانت قد أبرمت في عام 1954، ممثلة في وزارة البناء آنذاك، اتفاقا مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لبناء 28 وحدة سكنية لعدد من الأسر الفلسطينية في حي الشيخ جراح وأبرمت أيضا اتفاقات مع الأسر في عام 1956.

وقامت الوزارات والمؤسسات المعنية في الأردن بعملية بحث امتدت لسنوات بشأن الوثائق المتعلقة بالقضية وسلمت جميع العقود المتاحة، والاتفاق مع الأونروا، وقائمة المستفيدين والمراسلات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وأسر حي الشيخ جراح والمحامين الموكلين عنهم. وصادقت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية أيضا على 14 اتفاقا قدمتها إليها أسر حي الشيخ جراح، وأرسلت شهادة لمحامي الأسر بشأن الأسس الموضوعية للمسألة. وتثبت هذه الوثائق والعقود والقوائم والاتفاقات ملكية أسر الشيخ جراح لممتلكاتها وتساعدها على الحفاظ على حقوقها المشروعة.

وترفض حكومة المملكة الأردنية الهاشمية محاولات السلطات الإسرائيلية إخلاء سكان حي الشيخ جراح من منازلهم وتؤكد أن المقدسيين يعاملون كأشخاص محميين وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وأنه لا يحق للسلطات الإسرائيلية من ثم أن تخليهم قسرا من منازلهم. ومن شأن إخلالهم أن يشكل انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أيضا أن جميع قرارات المحاكم الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة باطلة ولاغية في مجملها استنادا إلى القانون الدولي الإنساني. ونناشد مجلس الأمن أن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام مبادئ القانون الدولي المتصلة بهذه المسألة واحترام حق الأسر الفلسطينية في حي الشيخ جراح في منازلها. ولا يزال حق هذه الأسر في ممتلكاتها قائما ولم تنته الحكومة الأردنية في أي وقت.

وتتابع المملكة الأردنية الهاشمية، انطلاقا من مواقفها الثابتة الداعمة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، هذه القضية منذ البداية، وهي ستواصل جهودها لحشد الدعم الدولي للقضية العادلة لحي الشيخ جراح وصياغة موقف دولي يضغط على إسرائيل لوقف تنفيذ خططها غير القانونية.

أما التدابير الإسرائيلية غير القانونية والاستفزازية في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك التهديد اللاإنساني بإخلاء الفلسطينيين في حي الشيخ جراح من منازلهم، فهي تدفع التوتر إلى حدود خطيرة. ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى التحرك بسرعة، وفعالية وبشكل جماعي لمنع إخلاء الفلسطينيين، ورفض محاولات السلطات الإسرائيلية تغيير الخصائص الديمغرافية في القدس الشرقية وتغيير الوضع التاريخي والقانوني الراهن ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 37 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيما بحوث

السفيرة والممثلة الدائمة

للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة